نبوة المتنبي أيضاً

للأستاذ محمود محمد شاكر

« أخى سعيد الأفغانى : »

وعليك السلامُ ورحمة الله وبركاته، وبعد، فانى أشكر لأخى حُسن ظنّه بى فى بعض كلامه، ومسارعته فى الرد على كلمتى التى نشرتها الرسالة (العدد ١٦٧). هذا على أنه ليس يجمُلُ بالأستاذ أن يحمّل نفسه تكاليف الرد على مثلى، فان الذى بيننا من التخالُفِ فى الطبيعة، والتبايُنِ فى الجِبِلّة ليقوم فى هذا الأمر مقامَ الردّ. وأيضاً، فليس مما يحسُنُ به أن يبسُطُ عذره للقراء عن تأخر الرد بجولته فى قرى (البقاع)، وأن قراءته للذى أتيت به من الكلام كانت بعد عشرة أيام من صدوره.

وليعلم الأستاذُ الجليلُ أنى أحب أن يحملنى على طبيعتى، وأن يتقبلنى على علتى، وأن يعرفنى رجلاً شيمتهُ العجزُ ودأبهُ التخلُّف، فلا قِبلَ له بمثل قدرة الأستاذ وقوته على مد الشوْط؛ هذا على ما ركِّب فى أصل خلقتى من الحدة والثورة وضيق الصدْر. وليس أدلّ على ما بيننا من تباين الجبلة — من الذى استيقنه الأستاذ وأثبته فىّ من التخلُّفِ والعجز، والذى رأيته فيه من القدرة والمسارعة، فهو لم يضق ذرعاً بكل الذى كتبناه، ولا تخلّف فى رد كلامنا وإسقاطه بالحجة والبيان والبرهان، فى أوجز لفظ، وأوزن فكر، وأدق فهم . . . ثم فى أقل وقت.

وأنا — على نقيضه، فأنا كما وصفنى الأستاذ حين يقول. « أما أنا فما كنت أظنُّ!! أسطراً تذكر عرضاً فى ردّ فكرة تثير (مثل هذا) الفاضل، فيحمل هماً يجد وقره وعنته اثنين وأربعين يوماً، ثم ينفثه فى رده الذى تكرم به على مثل هذا الشكل »، ولا أدرى لم لا يظنُّ الأستاذُ ذلك؟ ألا فليعلم أخى سعيد أن اثنين وأربعين يوماً ليس كثير دهرٍ على عاجزٍ وجل هيَّابٍ متخلِّف، وأن كلمته الصغيرة — التى أثارتنى فحملتُ همها أجد وقره وعنته اثنين وأربعين يوماً — كانت مما يقتضينى عامين على الأقلّ فى تقليبها وفهمها ودراستها أواصل ليلهما بالنهار، ثم فى الاستعداد للردّ، ثم فى جمع شتات الذهن، ثم فى نفض الذهول عن العقل والفكر، ثم فى كتابة ما يُسوِّل لى قليل علمى وتحريره والنظر فى صدوره وأعقابه

وبعدُ أيضاً، فان أخى سعيد قد رمانى بقارصاتٍ، وهو الذى يقول عن كلمتى فى الرسالة: « وصحف الرسالة أحوجُ الى أن تملأ بالحقائق والبرهان منها الى الدعوى والانتقاض؛ وأتمنى للأستاذ أن يهجُر هذا الأسلوب فى الجدال، فما هو بمغنيه عن الحق شيئاً، كما لم يغن (طنينُ) الأستاذ صروف بالاشادة بمزايا الكتاب فى مقدمته » اﻫ، ولست أدرى! فلعلّ صُحف الرسالة قد غنيت بأساليب البيان العبقرى، والسخرية النابغة من مثل قوله عن كلمات فؤاد صروف (طنين الأستاذ صروف)، فالطنين فى هذه العبارة كلمة بيانية مبتدعة فيها من الفنّ والموسيقى ما يتضاءلُ معهُ ابداع جلّة الكُتّاب والشعراء والموسيقيين. ومثلُ الذى يقول: « وأنا أعوذُ بالله من الغرور، والذهابِ بالنفس، ومن الجهل بمقدارها، والمكابرة فى العلم، والعصبية للرأى والهوى؛ فما يزال الناس — ولله الحمد — يقيسون فضل المرء بخضوعه للحق، واتقانه لعمله، لا بدعواه و (تبجُّحه) » الى آخر هذا الكلام البليغ الذى لو أراده الجاحظ وجهد فيه، واحتفلَ له، لما تعلّق بذيله، ولا جرى فى غباره. وأنا أعوذ بالأخ أن يعودَ الى مثل هذا القولِ، فانى أكره أن أجزى أخاً لى بالذى أعلمُ أنّه يؤذيه ويرمضُه، فيذهله عن منازل الصّبر، ويستفزّهُ عن مواطن الحلم

وليسَ أحب الى نفسى من أن اهتدىَ الى الحق على علم وبصيرة، وأن أخضعَ له على الرضى والغضب، وأن أعمل على إقراره ما استطعتُ الى ذلك سبيلاً. فلا يتبعنّ — أخى الأستاذ سعيد — ظنّه أنا من أهل الغرور، والذهاب بالنفس، والجهل بمقدارها، والمكابرة فى العلم، والجدال فيما لا جدوى منه ولا منفعة. وسأنتهى — إن شاء الله — مع الأخ الى النهاية التى يرضاها غير باغ ولا ظالم. فأولُ ما أبدأ به بيانُ ما ورد فى كلمته (الرسالة ١٧٠) من التهافُت فى بعض القولِ، ثم أعقّبُ على ذلك بذكر نبوّة أبى الطيب، وتقرير القول فى نفيها على وجه يبلغ بنا رضاه، ثم أجيبه عن كل ما سألنيه من شىء، فان اعترض فى خلال ذلك، نظرت فى الذى يأتى به، فان غلبنا

على الحق أسلمنا وبذلنا له الطاعة ، وإن رضى قولنا فهو عند قاعدته التى ذكرها « ألا يحفِلَ نقداً أو رداً إلا إذا كان حقاً ، وسبيله أن يأخذ نفسه به ، ويشكر لصاحبه »

١ — قال الأستاذ سعيد حين ذكر خبر التنوخى ورأينا فى رده :

« سأل التنوخى أبا الطيب عن معنى (المتنبى) فأجابه : « إن هذا شىء كان فى الحداثة » وظاهر أنه يعنى التلقيب لا التنبؤ ، فجوابه غير صريح ، وهو كما قال الراوى جواب مغالط » اهـ . والأصل الذى اعتمد عليه الأستاذ فيما ينقل هو (طبقات الأدباء) لابن الأنبارى ، ونص الخبر : ثم « قال التنوخى : قال لى أبى ، فأما أنا فسألته بالأهواز عن معنى المتنبى ، لأنى أردت أن أسمع منه هل تنبأ أولاً ، فجاوبنى بجواب مغالط ، وقال : إن هذا شىء كان فى الحداثة ، فاستحييت أن أستقصى عليه وأمسكت » وهذا نصٌّ قد اختصره ابن الأنبارى على عادته . وجاء الأستاذ سعيد فأراد أن يبين وجه المغالطة فى الجواب ، فزعم أن أبا الطيب يعنى التلقيب لا التنبؤ فى جوابه . وكان أولى بالأستاذ قبل أن يؤول الكلام على هذا الوجه أن يتدبر القول وينظر فيه على الصورة التى يؤوله بها ، ثم يبين وجه المغالطة بياناً لا يسقطه العقل . . .

يقول التنوخى إنه سأل أبا الطيب عن معنى (المتنبى) ليسمعَ منه هل تنبأ أو لا — أى هل كان اللقبُ لحادث نبوة كانت منه أم هو نَبْزٌ نُبِزَ به ولُقِّب — فيجيبه أبو الطيب : «إن هذا التلقيب كان فى الحداثة » فأى المغالطة فى هـذا الجواب ! وفى المسألة وجهان : إما أن يكون التنوخى قد سأل أبا الطيب مصرحا بالذى أراده فقال له : هل ادعيت فسميت المتنبى فيقول أبو الطيب « هذا شىء كان فى الحداثة » فيكون المراد (النبوّة) ولا شك ، وإما أن يكون قد سأله عن علة تلقيبه بالمتنبى ، فيقول : « هذا شىء كان فى الحداثة » فيكون جواب رجل لا يحب أن يمتد فى الحديث فهو يقطعه على سائله ، فهو يقول له : إن هـذا اللقب وسببه كانا فى الحداثة ولست براضٍ عن سؤالك ؛ فليس فى هذا مغالطة . ثم إن امتناعه عن ذكر علة غير النبوة فى سبب التسمية دليل على أن النبوة هى العلة فى التلقيب ، لأن اللفظ صريح فى الدلالة على المعنى . وليس يغفُلُ أبو الطيب عن معنى هـذا اللقب ، ولا يظن أن الناس غافلون عنه ، فيكون امتناعه عن ذكر العلة مما يوقعهم فى حيرة من تأويل معناه . ثم ما الذى يضر أبا الطيبَ لو كان هذا التلقيب فى الكبر ولم يكن فى الحداثة ؟ فحرصه على تخصيص ما أراد من المعنى بالحداثة ينفى إرادة (التلقيب) ألبتة . وأولى حين يكون التخصيص بالحداثة أن يراد بذلك النبوة ، فان قوة التدفع ، وسمو الطموح ، وإشراف النفس ، وتهاويل الأمل ، هى بالحداثة ألزم ، وهى التى تؤرث نيران الشباب فتدفعه إلى المغامرة والتهدر والمخاطرة على غير هدى ولا بصيرة ، حتى يركب بهـا صاحبها الحدَثُ الغرُّ كلَّ مركب من الحماقة ، ويرد بها كل مورد من الغرور ، فلا يرعوى عن أن يدّعى مالا مطمَع له فيه ولو كانَ النبوّة . وقول التنوخى بعد جواب أبى الطيب : « فاستحييت أن أستقصى عليه فأمسكت » دليل على أن الرجل اكتفى باشارة أبى الطيب إلى حادث النبوة ، وأمسك عن الذى كان يريده أولاً من التصريح فى إثبات ما كان من أمره فى ادعاء النبوة

واختصار ابن الأنبارى خبر التنوخى هو الذى دفع الأستاذ إلى هذا التأويل . وأصل خبر التنوخى أنه قال : حدثنى أبى قال : أما أنا فانى سألته بالأهواز سنة أربع وخمسين وثلثمائة — عند اجتيازه بها إلى فارس فى حديث طويل جرى بيننا — عن معنى المتنبى ، لأنى أردت أن أسمع منه هل تنبأ أم لا ، فأجابنى بجواب مغالط لى ، وهو أن قال : هـذا شىء كان فى الحداثة أوجبته الصورة ! فاستحييت أن أستقصى عليه وأمسكت » فالمغالطة فى قوله « أوجبته الصورة » والصورة ههنا الصفة على اصطلاح أهل الكلام ، وصفة الحداثة لا توجب ادعاء النبوّة ، فهذا هو وجه المغالطة . فلما رأى التنوخى — وهو شابٌّ لم يعدُ السابعة والعشرين من عمره ، وأبو الطيب إذ ذاك شيخٌ قد نيَّف على الخمسين — ما أصاب هذا الشيخ من الحرج وضيق الصدر حتى لجأ إلى المغالطة فى التعليل ، وتبرير فعلته على السفسطة ، استحيا أن يستقصى على هذا الشيخ فأمسك عن الذى يؤلمه ويغيظه ويضع من كبريائه ويحط من شيخوخته ، ويلجئُه إلى ركوب الاحالة فى المنطق ، والفساد فى التعليل

٢ — ويقول الأستاذ سعيد : « يورد الأستاذ على حديث أبى علىّ بن أبى حامد شبهة واحدة بعد أن يقرّ باحكامه ، ويقول

عنه فى ص ٤٩ : « فهو حديث محكم لا يأتيه التوهين إلا من قبل غرابته عما جرت عليه الأحكامُ فى شأن من يدعون النبوّة ... الخ »

وقد أطال فى بيان وجه الغرابة بما لا فائدة بنقله هنا . (سبحان الله يا سعيد ! !) والذى فى كلام أبى علىّ هو هذا : « فاستتابه وكتب عليه وثيقة وأشهد عليه فيها ببطلان ما أدعاهُ ورجوعه إلى الاسلام » ، وجلىٌّ أنهم استتابوه من دعوى النبوّة فرجع بذلك إلى الاسلام ، أما الوثيقة فهى ببطلان علويته ، وبهذا تزول شبهة الأستاذ (!!) فان من المألوف أن تكتب الوثائق فى اثبات الأنساب ونفيها » اهـ

وعجبٌ أمر الأستاذ سعيد فى حرصه على تأويل الكلام بما لا وجه له ولا أصل ؛ وهو فى نقله هذا النص قد اعتمد على كتاب ابن الانبارى ، وهو مولعٌ باختصار الأخبار (واختزالها) وهذا تمام خبر أبى على بن أبى حامد :

« أخبرنا التنوخى ، حدثنى أبى ، قال حدثنى أبو علىّ بن أبى حامد ، قال : سمعت خلقاً بحلب يحكون — وأبو الطيب بها إذ ذاك — أنه تنبأ ببادية السماوة ونواحيها ، إلى أن خرج إليه لؤلؤ أمير حمص من قبل الأخشيدية ، فقاتله وأنفره وشرد من كان اجتمع إليه من كلب وكلاب وغيرهما من قبائل العرب . وحبسه فى السجن حبساً طويلاً ، فاعتلّ وكاد أن يتلفَ حتى سُئِل فى أمره فاستتابه . وكتب عليه وثيقة أشهد عليه فيها ببطلان ما ادعاهُ ، ورجوعه الى الاسلام ، وأنه تائبٌ منه ، ولا يعاودُ مثلَه ، وأطلقه » . فأنت ترى أن لا ذكر للعلوية فى هذا الخبر ، ولا فى غيره مما رُوِى عن أبى علىّ بن أبى حامد هـذا ، فكيف يتأتى لكَ أن تقحم العلوية فيه ، وهو لم يذكرها فيه ولم ترد عنه فى خبر غيره ، ثم تعمد إلى الكلام فتؤوّلَ بعضهُ على النبوّة وبعضهُ على العلوية فتجعل التوبة للأولى والوثيقة للآخرة ؟ ورحم الله أبا عثمان الجاحظ ، فلو أنه أدركَ عصرنا هذا لقال فى ذلك أمثل مما قال فى إبراهيم النظام(١) ، فنصُّ الخبر مبينٌ عن أن أمير حمص كتب عليه وثيقة أشهد عليه فيها (١) بأن ما ادعاه باطلٌ — وهو النبوة — (٢) وأنه رجع إلى الاسلام (٣) وأنه تائبٌ منه (٤) وأنه لا يعاودُ مثله . فهذه أربعةٌ فى قرَن كانت فى هذه الوثيقة ، فكيف تسوّغُ عربيّةُ الكلام للأستاذ سعيد تأويله وبيانه ؟ فلو سلمنا للأستاذ سعيد بالذى ذهب إليه لكان سياقُ الكلام هكذا : « حتى سئل فى أمره فاستتابه ، وكتب عليه وثيقة أشهد عليه فيها ببطلان ادعائه العلوية ، وأنه رجع الى الاسلام ، وأنه تائبٌ (منـه) ، وأنه لا يعاود مثله » فعلى أى الكلام عطفت جملة قوله « وأنه رجع الى الاسلام » والى أى مذكور يرجع الضمير فى قوله « وأنه تائب (منه) » ؟ وكيف ترد أوائل هذا الكلام على أواخره ليستقيم على عربيته ؟ !

إن أخى الأستاذ سعيدا ليأخذ من الكلام ما يشاء ويدع ما يشاء ، وبذلك (تزول شبهة الأستاذ) أو كما قال .

٣ — ثم يقول : «عرض الأستاذ لرواية الهاشمى التى فيها : (كان أبو الطيب لما خرج الى كلب وأقام فيها ادعى النبوة ، ثم عاد يدعى أنه علوى الى أن أشهد عليه فى الشام بالتوبة وأطلق) وهـذه الرواية تعنى أنه ما تخلى عن دعوى العلوية ، وحين ترك ادعاء النبوة بقى على دعواه الأولى . ومنها ومن الرواية التى قبلها نفهم أنه لما أطلق ترك الدعويين معاً ، فتاب من تنبئه ، وكتب وثيقة ببطلان انتسابه للعلويين وليس فى الأمر مشكلة ولا تناقض ... » اهـ

يقول الأستاذ سعيد إن هذا الخبر الذى رواه يعنى (أنه ما تخلى عن دعوى العلوية ، وحين ترك ادعاء النبوّة بقى على دعواه الأولى) والخبر يقول إنه (ادعىّ العلوية ، ثم ادّعى النبوّة ، ثم عاد يدعى أنه علوى) ، والعربية تقول إن هذا النص لا يمكن تأويله على الوجه الذى أراده الأستاذ فان لها ألفاظاً ، وإن لألفاظها معانى ، وإن لمعانيها حدوداً ؛ فاخراج المعنى عن حده إخراج للفظ عن معناه ، وإخراج اللفظ عن معناه إخراج له عن العربية . يقول الخبر : « ثم عاد يدّعى أنه علوىّ » فيقول الأستاذ مؤوّله ، ومعنى ذلك « ثم بقى على دعوى العلوية » !! ثم يقول الأستاذ : « ومنها ومن الرواية التى قبلها نفهم (أولا نفهم ، فالأمر بعد هذا سواء) أنه لـما أطلق ترك الدعويين معاً ، فتاب من تنبئه ؛ وكتب وثيقة ببطلان انتسابه للعلويين » . ففى الخبر الذى قبل هذا أقحم الأستاذ العلوية ولا ذكر لها فيه وجعل الوثيقة المذكورة فيه يراد بها دعوى العلوية ، وفى هذا الخبر الذى رواهُ ولا ذكر للوثيقة فيه أقحم الوثيقة التى يراد بها الاشهاد عليه فيها ببطلان انتسابه للعلوية التى ادعاها ، وذكرها الخبر مرتين . فهذا أروعُ

(١) وصفنا الأستاذ سعيد فى (الرسالة) بمقالة أبى عثمان فى ابراهيم النظام ، فراجعها !!

ما وقع لى من القـدرة على الجمع بين الروايات (كما هو مستوفى بكتب مصطلح الحديث ، وأنا أستحى أن أشرح هـذا فى مجلة (الرسالة) ... مما يدرسهُ الطلاب المبتدئون) [1]

وهذا الخبر أيضاً اعتمد الأستاذ فى نقله على (اختزال) أبى البركات (ابن الأنبارى) فى طبقات الأدباء . وسياقُ الرواية هكذا : « وقد كان المتنبي لما خرج إلى كلبٍ وأقامَ فيهم ادّعى أنه علويٌّ حسنيٌّ ، ثم ادعى بعد ذلك النبوة ، ثم عاد يدعى أنه علويٌّ ، إلى أن أشهد عليه بالشام بالكذب فى الدعويين ، وحبس دهراً طويلاً وأشرف على القتل ، ثم استتيب وأشهد عليه بالتوبة وأطلق » . وقد كان هذا النصُّ أمثل من (مختزل) ابن الأنباريّ للذى يعتمده الأستاذ من التأويل ، وهو أحفل له فى استخراج مادة الجدل فى التفسير والتوجيه . على أن هذا الخبر هو كما وصفناهُ فى كتابنا ص ٤٨ « عجيبٌ لا يفرغ من العجب من اختصاره وتداخله » . فمن ذلك أنه صريحٌ بيّنٌ فى الدلالة على أنه قد أشهد على أبى الطيب مرتين : (الأولى) إشهادٌ عليه بأنه قد كذب فى (الدعويين) و (الآخرة) استتابةٌ وإشهادٌ عليه بالتوبة

ففى المرة الأولى ذكر ابن شيبان الهاشمى (دعويين) أشهد أبو الطيب على نفسه بالكذب فيهما ، فان أراد (بالدعويين) دعوى العلوية ودعوى النبوّة جميعاً كان كلامُهُ كلُّهُ خلطاً متداخلاً ، فانه ليسَ يكفى فيمن ادعى النبوّة أن يشهد على نفسه بالكذب ، بل لا بُدَّ معهُ من الاستتابة والرجوع الى الاسلام والاقرار به ، فان لم يُعط ذلك قُتِل ، فان كان فُعِل معهُ ذلك وتاب وأقرّ فما قوله بعد ذلك « وحُبس دهراً طويلاً (سنتين) وأشرف على القتل (ثم) استتيب ، وأشهد عليه بالتوبة وأطلق » ولم أعيدت استتابته ؟ أيكون هذا كله لغواً باطلاً من القول !!

فان أراد (بالدعويين) ادعاء العلوية فى المرة الأولى والمرة الآخرة فالأمر فى ذلك على خلاف المعقول . أيقدم الوالى الاشهاد بالكذب فى دعوى العلوية ، وهى لا تخرج من الاسلام ، ولا يكفر بها مدعيها ، ولا يقتل من أجلها إن أصر عليها ، ويدع ادعاءه النبوة فلا يقتله أو يستتيبه إلا بعد أن يحبسه دهرا طويلاً حتى يشرف على القتل ، فيومئذ يستتيبه ويشهد عليه بالتوبة ! !

ولفساد هذا الخبر وجوهٌ أخرى ، ولكنه على أى وجهيه أدرته ، لا يسوغ للأستاذ أن يقول فيه « وهذه الرواية تعنى أنه ما تخلى عن دعوى العلوية ، وحين ترك النبوة بقى على ادعائه العلوية » إلا أن يلغى معانى الكلمات التى وردت فيه ، أو يحيلها عن وجهها ؛ فتكون ثم ، وعاد ، كلمات مغسولة من المعانى ، ثم يزيد على ذلك أن يزيد فى الكلام معانى ألفاظ لم تكن فيه كقوله « وحين ترك النبوة بقى على ادعائه العلوية » ولو أراد الأستاذ أن يتأول هذا الخبر على وجه مقارب لما خرج له إلا أن يقول فيه « إن أبا الطيب تخلى عن دعوى العلوية ، وحين تركها بقى على ادعاء النبوة حتى استتيب فأطلق » وهذا محال

وليعلم الأستاذ أنى تركت له أبواباً من القول توطىء له أن ينفذ الى الاعتراض ، فليعترض قولى بما شاء . ولكنى أسأله أن ينظر فى اعتراضه أولا ثم فى الخبر بعد ، ثم فى كلامى آخراً ، فلعله يجد فى ذلك ما يعنه من الاعـتراض ويقنعه بالصواب . وأسأله أيضاً أن يتحرى فى فهم الأخبار ما تقتضيه عربية الكلام حتى تستقيم له المعانى ، وتتجه به الآراء الى الحق والهدى إن شاء الله

(الكلام بقية) محمود محمد شاكر

(١) الرسالة عدد ١٧٠ ص ١٦٢١